التطوير الحضرى وتأثيرة علي جودة الحياة لدى السكان المحليين

"دراسة سوسيوأنثربولوجية منطقة الجمالية نموذجًا"

إعداد

ندى يسرى كمال عبد السلام

باحثة دكتوراه

كلية الآداب قسم الاجتماع_جامعة السويس

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى التعرف على تأثير عمليات التطوير الحضري على جودة حياة السكان المحليين في حي الجمالية بمدينة القاهرة، من خلال منظور سوسيو أنثربولوجي بالاستناد إلى نظرية "مجتمع المخاطر" لاولريش بيك. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتحليل الظواهر الاجتماعية والإنسانية المعقدة من خلال وصفها بدقة، وتفسيرها في سياقها المجتمعي والثقافي. مستخدمة الأسلوب الكيفي لجمع البيانات، بما يتماشى مع الطابع السوسيو أنثروبولوجي للبحث. وقد شمل هذه الأسلوب المقابلات المعمقة والملاحظة المباشرة، مما أتاح رصد التغيرات المعاشه من وجهة نظر السكان. وقد كشفت نتائج البحث عن عده تأثيرات شملت تفكك الروابط الاجتماعية، وتراجع الانتماء المجتمعي، وتدهور بعض الخدمات الصحية والتعليمية رغم التحسينات العمرانية، إضافة إلى تداعيات اقتصادية أبرزها إغلاق العديد من المحال التجارية وفقدان مصادر الدخل. كما بيّنت الدراسة تفاوت موقف السكان حيال التطوير بين الرفض والترحيب، وفقًا لمدى استفادتهم أو تضررهم من هذه التغيرات. كما تسلط الدراسة الضوء على هشاشة الحماية الاجتماعية في مواجهة المخاطر غير المحسوبة لعمليات التطوير وتدعو إلى ضرورة إشراك السكان المحليين في صياغة سياسات عمرانية أكثر عدالة وشمولاً.

الكلمات المفتاحية: التطويرالحضري، جودة الحياة

Abstract

This research aims to analyze the impact of urban development processes on the quality of life of local residents in the Al-Gamaleya district of Cairo, from a socio-anthropological perspective based on Ulrich Beck's "Risk Society" theory. The study adopts the descriptive-analytical method, as it is the most appropriate for examining complex social and human phenomena through accurate description and contextual interpretation within their societal and cultural frameworks.

A qualitative approach was used for data collection, in line with the socio-anthropological nature of the study. This included in-depth interviews and direct observation, allowing the documentation of lived transformations from the residents' perspectives.

The findings reveal several impacts, including the fragmentation of social ties, a decline in community belonging, and the deterioration of certain health and educational services despite physical urban improvements. Additionally, economic repercussions were observed, most notably the closure of many shops and the loss of income sources. The study also highlights the residents' divergent attitudes toward the development, ranging from rejection to acceptance, depending on whether they benefited from or were harmed by the changes. Furthermore, the research sheds light on the fragility of social protection mechanisms in the face of the unanticipated risks associated with development processes and calls for the inclusion of local residents in shaping more equitable and inclusive urban policies.

Keywords: Urban development, quality of life

أولا: مقدمة البحث

تُعد منطقة الجمالية، الواقعة في قلب القاهرة التاريخية، واحدة من أبرز المناطق التي تحتضن تراثًا معماريًا وثقافيًا فريدًا، حيث تشكل نسيجًا حضريًا يعكس تداخل العصور الإسلامية المختلفة. ومع تزايد الاهتمام بإعادة تأهيل المناطق التاريخية نظرا لتعرضها لتعديات مختلفة أدت إلى تدهور نسيجها الحضري الأمر الذي جعل الجهات المعنية بالدولة تهتم بعمليات الحفاظ على هذه المناطق وإظهارها في كيانات عمرانية مستقلة ، مما جعلها تشهد مؤخرًا مشاريع تطوير حضري يهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الجاذبية السياحية.(حجازى،٢٠١٦،٤٣٩)، وبالنظر إلى أن منطقة الجمالية تضم حوالي ١٠٠,٠٧٤ نسمة حتى ١ يناير ٢٠٢٣ ويُقدّر عدد الأسر في حي الجمالية بحوالي ٢٥,٠٠٠ أسرة تقريبيا وفقًا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء(الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء،٢٠٢٣) فإن فهم تأثيرات التطوير الحضري على جودة حياة هذه الأسر يصبح أمرًا ملحًا. خاصة وأن جودة الحياة لا تقتصر على الجوانب المادية فقط، بل تشمل أيضًا الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإقتصادية، والتي قد تتأثر سلبًا أو إيجابًا بعمليات التطوير ولذا كان لابد من العمل على تسجيل هذا التأثير على المدينة المصرية ومحاولة إنقاذ المناطق التاريخية بها لتظل محتفظة بصورتها الأولى مع مواكبة ظروف العصر الحديث في التطور الذي يتماشى مع هذه الصورة ولن يتأتى ذلك إلا بالتفاعل بين هذه المناطق وبين المجتمعات الكائنة بها وبمحيطها العمراني. (الإبيارى،٢٠٠٦،١)

ثانيا :إشكالية البحث:

تشهد منطقة الجمالية بالقاهرة جهودًا متزايدة في مجالات التطوير الحضري والترميم العمراني، نظرًا لما تحمله من قيمة تاريخية ومعمارية فريدة. إلا أن هذه

العمليات، رغم أهدافها التنموية، كثيرا ما تفتقر إلى البعد الإجتماعى والثقافى ففي الوقت الذى يعاد فيه تأهيل المباني والطرقات تتعرض العلاقات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية للتآكل بفعل الإخلاءات القسرية أو التحولات الاقتصادية. فوفقا لدراسة منشورة في مجلة البحث الحضرى تم التأكيد على أن غياب البعدالإنسانى في عمليات التطوير الحضرى قد يؤدى إلي تآكل الهوية الثقافية وتفكك العلاقات الاجتماعية مما يؤثر سلبا على جودة الحياة وأكدت أيضا على أهمية مراعاه الأبعاد الاجتماعية والثقافية في عمليات التطوير الحضرى لضمان تحقيق رفاهية السكان (جمعة وفؤاد ،٢٠٢٢) وأوضحت دراسة أخرى بعنوان "أثر التخطيط الحضرى المنظم علي جودة الحياة في المناطق الحضرية" أن التخطيط الحضرى المنظم يمكن أن يحسن من جودة الحياة من خلال توفير بيئة صحية ومستدامة (الخوالدة،٢٠٢٤) كما أشارت دراسة بعنوان دور الخدمات العامة في تحسين جودة الحياة الحضرية إلى أن تحسين الخدمات التعليمية والصحية والبنية التحتية في جميع المناطق يساهم بشكل كبير في تحسين جودة الحياة لدى السكان (هياجنة،٢٠٢٤،٥٦٦) فأظهرت هذ البحوث والأدبيات أن هناك علاقة تبادلية بين التطوير الحضرى وجودة الحياة وهي علاقة مزدوجة التأثير:

- إيجابية عندما يراعى البعد الإنسانى والثقافى للمجتمع المحلى.
- سلبية في حال إهمال البعد الإجتماعى والإقتصادى والثقافى للسكان، كما يحدث في بعض الأماكن التاريخية التي تطور لأغراض إستثمارية أو سياحية دون مشاركة المجتمع المحلى.

وفي ظل غياب دراسات ميدانية كافية تُقيّم الأثر الفعلي لهذه التغيرات على جودة الحياة، تبرز الحاجة إلى فهم ما إذا كان التطوير الحضري يُعزز من رفاه

السكان المحليين أم يؤدي إلى تهميشهم وتهجيرهم لصالح مشاريع تجميلية أو سياحية. ومن هنا تنبع مشكلة البحث في التساؤل حول:

"ما مدى تأثير مشاريع التطوير الحضري في منطقة الجمالية على جودة الحياة لدى السكان المحليين؟"

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في بعدين العلمى والتطبيقى

- الأهمية العلمية

يتناول هذا البحث موضوعا حيويا يدمج بين متغيرين في منتهى الأهمية وهما: التطوير الحضري (كمتغير مستقل) من منظور تخطيطي وإداري و جودة الحياة (كمتغير تابع) من منظور سوسيوأنثربولوجي فتنبع أهمية هذا البحث من تناوله موضوع يمس حياة السكان بشكل مباشر وهو أثر التطوير الحضري علي جودة الحياة لدى السكان وذلك في سياق منطقة تاريخية تتجلى القيمة العلمية للبحث في إنها تساهم في سد فجوة معرفية حول التغييرات التي تطرأ على المناطق التاريخية والتراث العمراني وتأثيرها علي النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان المحليين، كما يوفر البحث بيانات تحليلية ميدانية يمكن أن تدعم صناع القرار والمخططين العمرانيين في وضع إستراتيجيات تنموية متوازنة تراعى البعد الانساني والاجتماعي إلى جانب الحفاظ على التراث الثقافي والمعماري الفريد للمنطقة ،كذلك يسهم هذا البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بمفاهيم التنمية الحضرية المستدامة وجودة الحياة، ما يجعله مرجعًا علميًا يمكن الاستفادة منه في دراسات مماثلة بمناطق أخرى ذات خصائص حضرية وتاريخية مشابهة.

- الأهمية التطبيقية

تتجلى الأهمية التطبيقية لهذا البحث في قدرته على تقديم رؤى عملية وتوصيات مباشرة يمكن الاستفادة منها في عمليات التخطيط والتطوير الحضري، خاصة في المناطق ذات الطابع التاريخي مثل الجمالية. ومن خلال تحليل العلاقة بين التطوير الحضري وجودة حياة السكان، يزود البحث صناع القرار، والجهات المسؤولة عن التنمية العمرانية، بمؤشرات واضحة حول الاحتياجات الفعلية للسكان وآثار التغييرات الحضرية على معيشتهم اليومية.

رابعا: اهداف البحث

تحدد أهداف البحث الاتجاه والمسار الذي يسلكه البحث، فمن خلال الأهداف تتحدد التساؤلات ويتمثل هدف البحث الرئيسى فيما يلى:-

تقييم آثر التطوير الحضرى على جوده الحياة لدى السكان المحليين لمنطقة الجمالية.

ولتحقيق هذا الهدف يحاول البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:-

- ما هي مظاهر التطوير الحضرى التي تم تنفيذها في منطقة الجمالية؟
- آثر التطوير الحضري علي التفاعل الإجتماعى بين سكان المنطقة بعضهما البعض؟
- آثر التطوير الحضري على مراكز التعليم ومراكز الوعي داخل المنطقة سواء بالإيجاب أو السلب؟
- آثر التطوير الحضري على الصحة وتوافر المرافق والخدمات الصحية؟
- آثر التطوير الحضري من الناحية الاقتصادية لسكان المنطقة وهل ساهم في توافر فرص عمل أم زيادة البطالة؟
- آثر التطوير الحضري على البعد البيئي للمنطقة سواء بالإيجاب او السلب؟

- آثر التطوير الحضري على الانشطة الترفيهية والآمن والازدحام والمرور داخل المنطقة؟
- ما هي أبرز التحديات أو المشكلات التي واجهها السكان نتيجة التطوير؟

خامسا: الاطار المفاهيمي للبحث.

١- مفهوم التطوير الحضري: Urban Development

يعد التطوير الحضري أسلوب من بين الأساليب التي تدخل في النسيج العمراني ما يطلق عليه بالترقية العمرانية أو التي قد يطلق عليه التنمية أو التطوير الحضري الذي يسعي للمراجعة الوتيرة السريعة للتطوير العمراني حيث يكون الهدف منه ليس وضع مخططات الأعمال وإنما حل المشكلات الاجتماعية والعمرانية والمعمارية للإطار المبني والغير مبني.

ويشير مفهوم التطويرعلي أنه أسلوب تطبيقي في تعامله مع جميع المشاريع وعلي الخصوص الحضرية منها كمناطق الحضرية المتخلفه أو القديمة سواء كانت داخل المدينة أو علي أطرافها وهذا لإحداث تغيرات عمرانية لواقع تلك المناطق وذلك وفق برامج تتحكم في مجموعه من سياساته التي وضعت خصيصا لتحسين الأحوال الاجتماعية والمادية والفيزيقية لسكان المناطق الحضرية المتعلقة حيث يعيشون دون المستوي العام للحياة الحضرية المعاصرة علي الرغم أن هذه المناطق جزء لا يتجزأ من النسيج العمراني لمجتمع المدينة الواحدة.

وتتمثل أهم العمليات التي تقوم بها التطوير الحضري علي مستوي المدينة في:

- المحافظة على الموروث المعماري وتكييفها مع ما يتم استخدامه وترقيه شروط الحياه فيها من خلال تحسين الخدمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بها والقضاء علي ما يمكن ترميمه أوالآيل للسقوط.

- إعادة تجديد المناطق المتخلفة وفق مخطط جديد يعيد استغلال الارض بشكل أمثل بعد هدم وإزالتها كليا أو جزئيا واعاده بنائها مما يعني اخلال مناطق ومرافق جديده تماما.

كل هذه التدخلات والاستراتيجيات تسعي لاتخاذ إجراءات وتدابير بإمكانها أن تسمح الاستعمال الأمثل للأرض وما يجعل المدينة تعبر بحق عن تطلعات الإنسان وأماله وخصائصه الإبداعية عن طريق المخططات التنموية مما زاد من أتجاه الأفراد نحو المدن مما أدي إلي تشيع المدن وظهور أزمات اجتماعية كبيرة في مرحله ما بين 1937و1977 والتي كان سببها النمو الحضري الكبير الذي عرفته المدن ومن أهم هذه المشاكل أزمه السكن الحادة وانتشار البطالة وعدم قدرة الهياكل والتجهيزات الحضرية عن تغطية الاحتياجات السكانية المتزايدة.(بلعيد، محمد،17,2023) وتعرف الأمم المتحدة التطوير الحضري بإنه " هو التوسع أو التغيير في البيئة المبنية من خلال تدخلات مخططة تهدف إلى تحسين جودة الحياة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير مساكن وخدمات ملائمة، مع الحفاظ على البيئة" (UN-Habitat, 2020) ومن بين المفاهيم المفهوم الذي جاء به "شابن" Chapin بانه عملية يقصد من ورائها تغيير في الحالة العمرانية للمناطق الحضرية المتخلفة في المدن، خاصة فيما يتعلق بالهياكل العامة للأبنية السكنية والمرافق العامة القديمة والتي لا تتماشى مع الحياة الحضرية العصرية، والتي تعد بمثابة استجابة ضرورية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية وما تعكسه من ضغوطات لكي تواكب حركة وتطور وتقدم المدن.

كما يعد ما جاء به "جريبيل" من أهم المفاهيم التي تبرز نطاق وماهية التطوير الحضري حيث يرى بأنه مشروع له تأثير يهدف إلى إحداث تغيير في البيئة الحضرية وفق مخطط واسع النطاق من أجل تنمية و تحسين المناطق الحضرية المتخلفة و التي

تظهر بصورة مستمرة في المدن، وذلك وفق رؤية واقعية لحاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل وذلك بإعادة البناء والتأهيل للمناطق الحضرية المتدهورة بسبب التخلف وكذلك المحافظة على الأماكن و الأبنية ذات المعالم التاريخية و القيمة الحضارية الرفيعة.

(صبرينه،144,2016).

وينطوي التطوير الحضري على مجموعة من السياسات الضرورية ضمن مناهجه كالمحافظة وإعادة التطوير.

والتأهيل وإزالة الهدم والتجديد وغيرها. وهذا ما يبرز أهميته ودوره في ترقية وتحسين النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

التعريف الإجرائي لمفهوم "التطوير الحضري:"

التطوير الحضرى في هذا البحث يقصد به: مجموعة التحولات العمرانية التي طرأت على حي الجمالية نتيجة تدخلات مؤسسية (حكومية أو خاصة) تهدف إلى تحديث البنية التحتية، وتحسين المرافق، وترميم المباني الأثريه والمتهالكة، وتجميل المظهر العام للحي، مع ما يصاحب ذلك من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على السكان المحليين، سواء كانت تلك التأثيرات إيجابية (كالتجديد المعماري أو تحسين الخدمات) أو سلبية (كالتهجير القسرى أو تعطيل النشاط الاقتصادي).

ويشمل التطوير في هذا السياق:

- ترميم الأبنية الأثرية والمتهالكة.
- رصف الشوارع وتحسين الإضاءة العامة.
- نقل الورش والباعة الجائلين.

- إنشاء مساحات ثقافية وترفيهية جديدة.
- إجراءات تنظيمية (مثل بوابات إلكترونية وكاميرات مراقبة).

ويتم قياسه في البحث من خلال ملاحظات الباحثة الميدانية، والمقابلات مع السكان والعاملين بالمنطقة، وردود الفعل تجاه التحولات الحضرية الجارية.

٢- مفهوم جودة الحياة:

جودة الحياة هي فكرة تمت مناقشتها مؤخرا في دراسات مختلفة كاستجابة للعديد من مشاكل البعد الإنساني التي تواجه المدن الجديدة في جميع أنحاء العالم وكذلك في مصر، فالهدف الرئيسي من هذا البحث هو الإجابة عن السؤال الآتي: هل التطوير الحضري يحقق معايير ومؤشرات جودة الحياة داخل المجتمع؟ لذلك يناقش البحث مفهوم جودة الحياة بشكل أكثر عمقا، وصياغة أدوات تساعد في تقييم مستوي جودة الحياة داخل المجتمعات التي يتم فيها تطوير حضري لتكون قادرة على قياس مدي الشعور بالرضا لقاطني هذه المتجمعات من خلال تلبية احتياجات بيئتهم الحضرية، ومن ثم السعي نحو مستقبل حضري أفضل ومجتمع متوازن ينعم بجودة الحياة الحضرية.

فجودة الحياة في البيئة الحضرية تعتمد على مدي قدرة وحيوية المجتمع على التفاعل بين بيئته وما تقدمه هذه البيئة من خدمات تلبي احتياجات وتطلعات المستخدمين المستقبلية، وذلك من خلال تكامل وتوافر العناصر المكونة للقطاعات الرئيسية (البيئية/الاجتماعية/الاقتصادية/ العمرانية) للمنطقة ومحاورها المختلفة، والتي توفر للسكان الراحة النفسية والأمان الحضري، وتساعد المنطقة على القيام بوظائفها المستهدفة. (جمعة،فؤاد،٢٠٢٢، ٤٨) حيث أن المعايير القياسية لجودة الحياة لا تشمل

الثروة والتوظيف فقط، وإنما أيضا كلا من البيئة المبنية، والصحة الجسدية والعقلية، والتعليم، والانتماءات الاجتماعية.

وعرفت منظمة الصحة العالمية (WHO) جودة الحياة علي إنها: "إدراك وتصور الأفراد لوضعهم وموقعهم في سياق نظم الثقافة والقيم التي يعيشون فيها وعلاقة ذلك بأهدافهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واعتباراتهم، وهومفهوم واسع يتأثر بالصحة الجسدية للشخص وحالته النفسية ومعتقداته الشخصية وعلاقاته الاجتماعية"

وبمعنى آخر يمكن تعريف جودة الحياة على أنها "قدرة أي إنسان على التعايش مع نفسه ومجتمعه بشكل سليم يمنحه القدرة على أداء دوره كاملاً نحو نفسه وأسرته ومجتمعه" كما أكدت منظمة الصحة العالمية (WHOQOL) بان مصطلح جودة الحياة يتضمن عوامل أكثر أهمية منها الصحة الجسدية والصحة المعنوية والعلاقات الاجتماعية ويمكن الاتفاق علي تعريف مفهوم جودة الحياة بإنه: يعبرعن مدي رضا الفرد عن حياته الحضرية، من خلال استمتاعه بوجوده كإنسان والشعور بالرضا وإدراكه للسعادة حتى يتمكن من استثمار قدراته وإمكاناته لتحقيق ذاته. (منظمة الصحة العالمية،١٩٩٧،١).

وتهتم الأبحاث بجودة الحياة لأنها تغطي اهتمامات عديدة تشمل المجال الاجتماعي والنفسي والجغرافي والاقتصادي والتاريخي والطبي والتعليمي وعلم دراسة الجريمة والعمارة والنقل والفنون والدخل والتوظيف والمجتمع وقضايا البيئة والتسويق في مجال المشروعات التجارية. وبذلك أصبحت جودة الحياة مهمة لأن عدداً كبيراً من المنظمات في مختلف القطاعات تهتم بقياسها، ففي القطاع الطبي مثلا يتزايد الاهتمام بتعريف الصحة بالمفهوم الواسع بمعنى الاكتمال البدني والذهني والاجتماعي، أي أن مفهوم الصحة هو أكبر من مجرد غياب المرض ، وعلي الرغم من أنه مكون واحد ولكنه يشمل النواحي النفسية والمادية وأيضاً الشعور بالحيوية ومن المعروف ايضاً أن

النواحي الصحية تشمل أكثر من النواحي الطبية لأنها تحتاج دعم شبكة العلاقات العائلية والأصدقاء والجيران والبيئة الآمنة الصحية وظروف معيشية جيدة والأمن والرضا بالوظيفة وكذلك الوعي السلوكي والإحساس بالهدف وكذلك النواحي الروحية.

إذاً الاهتمام الجديد بجودة الحياة يشمل:

– الإقرار بأن التنمية ليست فقط تنمية اقتصادية ولكن أيضا اجتماعية وعلي المستوي الإنساني وقد ظهرت انتقادات كثيرة علي ناتج الدخل القومي الذي يعتبر من المؤشرات الرئيسية في مؤشرات التنمية البشرية لأن نسبة النمو الاقتصادي الرقمي لا تنعكس إيجابيا على مستوى التنمية الإنسانية والتي يجب أن تكون الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي.

– الإقرار بأن تطوير البيئة واستدامتها يجب أن يكون ذا استدامة اجتماعية مشاركة لجودة الحياة.

– الإقرار بأن عدد السنين ليس هو فقط الذي يجب قياسه ولكن النوعية أيضاً وفي المجال الصحي يقود هذا إلي مؤشرات مختلفة مثل العجز وخلافه.

– البحث عن مدخل متكامل بين عدد السنوات ونوعياتها يشمل البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتطور الإنساني من الحكومات المحلية والقطاع الصحي. (يوسف،٢٠٠٩،١٢).

وشهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا في مجال علم النفس بدراسة مفهوم جودة الحياة والمتغيرات المرتبطة به مثل الرضا عن الحياة، والسعادة، ومعنى الحياة، وفعالية الذات، وإشباع الحاجات وذلك في إطار علم النفس الإيجابي، الذي يبحث في الجوانب الإيجابية في حياة الفرد والمجتمع ليصل بهما إلى الرفاهية، بعد أن تجاهل علماء النفس لفترات طويلة الجوانب الإيجابية لدى الإنسان، وكان كل اهتمامهم

بالجوانب السلبية، كما عددت استخدامات مفهوم جودة الحياة في كثير من المجالات منها جودة الحياة وجودة التعليم وجوة الإنتاج وجودة المستقبل.. وغيرها من المجالات، وأصبحت الجودة هدفا لأي برنامج من برامج الخدمات المقدمة للفرد.

فجودة الحياة أصبحت خلال العقدين الماضيين محل اهتمام للبحث والتطبيق في مجالات التربية والتربية الخاصة والرعاية الصحية (البدنية والسلوكية) والخدمات الاجتماعية (ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين).

وكذلك الأسر، لذلك مفهوم جودة الحياة من المهام الصعبة لعدة اعتبارات منها: حداثة المفهوم على مستوى التناول العلمي الدقيق، وإن مفهوم جودة الحياة من المفاهيم المحيرة، نظرا لاستخدامه في كثير من المواقف المختلفة وفروع العلم المتعددة، فيمكن أن يشير إلى الصحة أو السعادة أو الرضا عن الحياة أو فعالية الذات.

وتتعدد كذلك وجهات النظر حول الطريقة التي يمكن أن يقاس بها مفهوم جودة الحياة، وهو مفهوم يتغير بتغير الزمن وبتغير حالة الفرد النفسية، والمرحلة العمرية التي يمر بها، فالسعادة مثلا تحمل معاني متعددة للفرد نفسه في المواقف المختلفة، فالمريض يرى السعادة في الصحة، والفقير يرى السعادة في المال، وهكذا تتغير المفاهيم مع تغير الظروف المحيطة بالفرد. إضافة أنه لا توجد نظرية محددة لجودة الحياة ينطلق منها، ما جعل العديد من الدراسات تتناول جودة الحياة دون تحديد إجرائي محدد لها واكتفت بتحديد المؤشرات الدالة عليها.

ونظرا لأهمية جودة الحياة كهدف تسعى إلى تحقيقه كل المجتمعات أعدت منظمة الصحة العالمية (WHO) من خلال أداتها المعروفة باسم-WHOQOL BREFبعض مؤشرات جودة الحياة، وهي أداة مختصرة تتكون من ٢٦ بندًا، تم تطويرها لتقييم جودة الحياة عبر أربع مجالات رئيسية:

١- الصحة الجسدية(Physical Health)

يتضمن هذا المجال مؤشرات مثل: (الأنشطة اليومية، الاعتماد على الأدوية أو المساعدات الطبية مستوى الطاقة والإجهاد، التنقل، النوم والراحة، الألم والانزعاج، القدرة على العمل)

٢- الصحة النفسية(Psychological Health)

يشمل هذا المجال مؤشرات مثل: (الصورة الذاتية، المشاعر السلبية، التركيز والتفكير، الرضا عن النفس، المعتقدات الروحية والدينية، الاستمتاع بالحياة)

٣- العلاقات الاجتماعية(Social Relationships)

يتضمن هذا المجال مؤشرات مثل: (العلاقات الشخصية، الدعم الاجتماعي، النشاط الجنسي)

٤- البيئة(Environment)

يشمل هذا المجال مؤشرات مثل: (السلامة والأمان، البيئة المنزلية، الموارد المالية، فرص الحصول على المعلومات والمهارات، الأنشطة الترفيهية، البيئة المادية (مثل التلوث، الضوضاء، المناخ)، النقل .

تُستخدم هذه المؤشرات لتقييم جودة الحياة بشكل شامل، مع مراعاة السياق الثقافي والاجتماعي للفرد(WHO,2012)

التعريف الإجرائي لمفهوم "جودة الحياة:"

جودة الحياة في هذا البحث تُشير إلى: مدى رضا السكان المحليين بحي الجمالية عن أوضاعهم المعيشية في ضوء التطورات الحضرية الحاصلة، وذلك من خلال تقييمهم لمجموعة من الأبعاد المتداخلة، وهي:

- البعد الاجتماع: مثل الترابط المجتمعي، الشعور بالانتماء، والحفاظ على العادات.
- البعد الصحي :مدى توافر الخدمات الصحية، وتأثير التلوث أو الورش على الصحة.
- البعد البيئي :نظافة المكان، جودة الهواء، والمساحات الخضراء أو المرافق البيئية.
- البعد الاقتصادي :فرص العمل، الدخل، واستقرار النشاط المهني للسكان.
- البعد التعليمي :جودة المدارس، توفر المرافق التعليمية، وسلامة البيئة الدراسية.
- البعد الأمني :الشعور بالأمان الشخصي والعام، خاصة بعد تركيب كاميرات المراقبة.
- البعد الترفيهي :توفر أماكن للترفيه والثقافة داخل الحي.

وقد تم قياس جودة الحياة من خلال أدوات البحث الميدانية (المقابلات ودليل الملاحظة)، بالتركيز على تصورات السكان ومواقفهم وانطباعاتهم حول التغيرات الحضرية وتأثيرها على حياتهم اليومية.

سادسا: الإطار النظري للبحث مجتمع المخاطر لدى "اولريش بيك"

تعيش المجتمعات المعاصرة مجموعة من المخاطر علي مستويات متعددة. من حوادث يومية يتعرض لها الافراد او مخاطر مرتبطة بالآفات الاجتماعية او مخاطر تهدد الهوية الثقافية والحضارية. وهي مخاطر تسخر لها الدول كل امكانياتها الأمنية والاعلامية لمواجهتهما.

ولقد تزامن ذلك مع ظهور صيغة العولمة الأكثر فاعلية وتاريخية بالتوازي مع مصطلحات تاريخية مناظرة أخرى مثل التحديث والتصنيع بالاقتران مع أفكار ما بعد الحداثة ولقد بدت أهم تأثيرات العولمة في تصدير المخاطر عبر الحدود، وحالة من عدم اليقين فيما يحمله المستقبل القريب،

وتفاعلات المخاطر معا فيما وراء الحدود. وبإيجاز شديد نتذكر وثائق وجهود عالمية أكدت علي أهمية المخاطر وضرورة تواجد تعاون عالمي في مواجهتها أبرزها وثيقة الاهداف الانمائية للألفية، التي صدق عليها زعماء العالم في اطار الامم المتحدة،

ووثيقة الأمن الانساني (٢٠٠٢)، التي تتحدث عن ابعاد جديدة " للامن القومي"، أحد أهم أركانها تبني اليات المواجهة للتحديات التنموية. ومواجهة المخاطر التي تحدد الكرامة الانسانية، وتحقيق العدل والإنصاف (السيد،٢٠١٩،١٢) وتبدو بعض المجتمعات الأكثر عرضة للمخاطر من غيرها هي المجتمعات التى تتعرض للتطوير والتحديث.

نبذة عن رائد نظرية مجتمع المخاطر (أولريش بيك):

أولريش بيك (Ulrich Beck)، وُلد في ألمانيا عام ١٩٤٤ وتوفي عام ٢٠١٥، يُعد من أبرز المفكرين في علم الاجتماع في أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين. شغل منصب أستاذ علم الاجتماع في جامعة ميونخ، وكان له تأثير بالغ في تطور الفكر السوسيولوجي الحديث، خاصةً في ما يتعلق بتحليل التحولات الاجتماعية في ظل العولمة والمخاطر الحديثة. يُنسب إليه تأسيس مفهوم "مجتمع المخاطر" الذي مثّل نقلة نوعية في تحليل التغيرات البنيوية للمجتمعات الصناعية المتقدمة.

تناول بيك في أعماله فكرة أن المجتمعات الحديثة لا تواجه فقط نتائج التقدم، وإنما أيضًا مخاطره غير المتوقعة، مثل الكوارث البيئية والتكنولوجية والصحية، الناتجة في كثير من الأحيان عن القرارات الصناعية والسياسية. وقد أكد في تحليله أن المخاطر الحديثة لم تعد محلية، بل أصبحت عالمية تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية، مما يستدعي إعادة النظر في مفاهيم مثل الدولة، السلطة، المسؤولية، والمجتمع المدني.

من أبرز مؤلفاته:

- "مجتمع المخاطر: نحو حداثة جديدة"
- "مجتمع المخاطر العالمي: بحث عن الأمان المفقود"
- "ما هى العولمة؟"

وقد ساهمت أعماله في تشكيل مفاهيم جديدة داخل علم الاجتماع مثل: الحداثة الثانية، والمجتمع العابر للحدود، والديمقراطية التشاركية. وتُعد نظرياته مرجعًا أساسيًا في دراسات البيئة، والسياسات العامة، والاقتصاد السياسي العالمي. (بيك،٢٠٠٩)

مفاهيم نظرية مجتمع المخاطر (لأولريش بيك):

يقول أولريش بيك في كتابة مجتمع المخاطر إن كلمة مجتمع المخاطر " Risk Society " لا تصف حقبة من حقب المجتمع العصرى الحديث، لكنه مفهوم يصف مجتمعا لا يتجرد فقط من أشكال الحياة التقليدية،ولكنه يسخط كذلك علي الآثار الجانبية للتحديث الناجح أى الأخطار التى يصعب إدراكها وتطول الجميع، ولا يستطيع أحد أن يؤمن نفسه بشكل مناسب ضدها، وانتهى أولريش لعدد من النتائج بصدد المخاطر في مجتمع الحداثة الثانية أهمها:

- يتمتع الخطر بنفس القوة المدمرة للحرب أما لغة الخطر فهي معدية وقادرة على تغيير شكل عدم المساواة الاجتماعية فالأزمة الاجتماعية قائمة على تسلسل هرمي، أما الخطر الجديد فهو في المقابل ديمقراطي. فهو يصيب الأغنياء والأقوياء أيضا ، كما تصبح هزته واضحة في كافة المجالات. حيث تنهار الأسواق ولا تتمكن النظم القانونية من إدراك الحقائق، وتوجه الاتهامات للحكومات، ولكنها تحظى في الوقت ذاته بفرص تصرف وفعل جديدة.

- نحن سنصبح أعضاء في جماعة أخطار عالمية". فالأخطار لم تعد شئونا داخلية لدولة ما،كما أن أية دولة لا يمكنها أن تحارب الأخطار وحدها تماما. وهكذا تنشأ ديناميكية صراع جديدة لعدم التكافؤ الاجتماعي.

- أصبح تقدم العلوم الآن يكمن في وأد دور الخبراء. فالعلوم وتكنولوجيا التحول إلى الحالة المرئية أو حالة التصوير الخاصة بها وضع من حيث الأساس المبدأ التالي: أنا لا أرى مخاطرة، إذا لا وجود لمخاطرة وضعه محل تساؤل. فالمزيد من العلم لا يقلل بالضرورة من حجم المخاطرة، بل يزيد من حدة الوعي بالمخاطرة، ويجعل المخاطر تبدو واضحة للعيان بشكل جماعي بوجه عام.

- يحدد الخوف الإحساس بالحياة، حيث تحتل مسائل الأمن والحرية والمساواة المراكز المتقدمة من حيث الأولويات على مقياس تدرج القيم؛ مما يؤدي إلى تغليظ القوانين وزيادة حدتها، أو إلى نوع من الشمولية ضد المخاطر، وهو الأمر الذي يبدو منطقيا.

- يزداد انهيار الأعصاب العام بسبب اقتصاد الخوف، حيث ينبغي أن يشعر المواطن الشكاك والمعتاد على الريبة بالامتنان إذا تم مسحه ضوئيا، وتعريضه لإشعاع الفحص وتفتيشه واستجوابه بغرض توفير الأمن الخاص به. هكذا يصبح الأمن مثل الماء والكهرباء أي سلعة استهلاكية مهمة تنظم من قبل القطاعين العام والخاص. (بيك،٢٠١٣، ٣٠)

وفي هذا الإطار يفرق "أولريش بيك" بين ثلاث مفاهيم: (المخاطرة) و(مجتمع المخاطر) و(مجتمع المخاطر العالمى) وأشار بيك في كتابة مجتمع المخاطر العالمى إلى أن المخاطرة لا تستوى مع الكارثة من حيث المعنى والأهمية "فالمخاطرة" تعنى التنبؤ بالكارثة أي أن المخاطر تتعلق بإمكانية أن تطرأ أحداث وتطورات مستقبلية، وهي تستحضر حالة عالمية، لا توجد حتى الآن، وبينما يكون لكل كارثة محددة مكانها وزمانهاواجتماعها،لا يُعرف توقع الكارثة تحديدًا مكانيا أو زمنيا أو اجتماعيا ملموسا.أي أن تصنيف المخاطرة يعني الحقيقة الجدلية للإمكانية التي يمكن الفصل بينها وبين الإمكانية الحدسية البحتة من جانب، وبين حالة الكارثة الطارئة من جانب آخر. وفي اللحظة التي تصبح فيها المخاطرة واقعا، أي عندما ينفجر مفاعل نووي، أوعندما يحدث هجوم إرهابي، فهي تتحول إلى كارثة. والمخاطر هي دائما أحداث مستقبلية، ربما تكون تنتظرنا وتهددنا. ولكن نظرا لأن هذا التهديد الدائم هو ما يحدد توقعاتنا، ويتملك عقولنا ويوجه أفعالنا وسلوكنا، فإنه يصبح بمثابة القوة السياسية التي تغير العالم. (بيك،٢٠١٣، ٣٣) وبرز مصطلح "مجتمع المخاطر"خلال التسعينات لوصف الطريقة التى يقوم فيها المجتمع الحديث بالاستجابة للمخاطر

وعرف بيك المخاطر بأنها مركب مستقبلى، يتكون جزء منه من امتداد الأضرار الواقعة في الحاضر إلي المستقبل،

وجزء آخر يستند إلي خسارة الثقة العامة أو إلى من يفترض بهم تعزيز المخاطر ومن وجهه نظر بيك تتضمن المخاطر خطر لم يقع بعد لكنه يهدد الواقع وتشير المخاطر إلي مستقبل سلبي يتوجب علينا منعه من الحدوث (بيك،٢٠٠٩،٦٧).

المسلمات النظرية لمدخل أولريش بيك مجتمع المخاطر.

١- الانتقال من الحداثة الأولى إلي الحداثة الثانية:

يشير بيك في كتابة "مجتمع المخاطر: نحو حداثة جديدة " إلى أن المجتمعات قد انتقلت من الحداثة الأولى، التي تركز على الإنتاج والنمو الاقتصادي، إلى الحداثة الثانية، التي تركز على المخاطر الناتجة عن التقدم الصناعي والتكنولوجي. وفي هذا السياق يوضح أن الحداثة الثانية لا تتعامل فقط مع الإنتاج وإنما مع المخاطر التي تنتجها التقنية والصناعة (بيك،٢٠٠٧،٣٥)

٢- **المخاطر المُنتجة اجتماعيًا:** يوضح بيك أن المخاطر التي نواجهها اليوم لا تأتي من الطبيعة، بل هي ناتجة عن الأنشطة البشرية. يقول في كتابه " مجتمع المخاطر: نحو حداثة جديدة " المخاطر ليست جزءاً من الطبيعة، بل هي منتجة اجتماعياً من خلال الخيارات التكنولوجية والتصنيعية التي نتخذها(بيك،٢٠٠٧،٥٧)

٣- **العولمة واللامحدودية:** يعرض بيك في كتابة مجتمع المخاطر: نحو حداثة جديدة كيف أن المخاطر الحديثة تجاوزت الحدود الوطنية حيث يقول: "المخاطر التي نواجهها اليوم ليست محلية، بل هي عابرة للحدود الوطنية وتؤثر على جميع شعوب العالم" (بيك،٢٠٠٧،٧٢)

٤- **اللامساواة في توزيع المخاطر**: يسلط بيك الضوء في كتابه على التفاوت في توزيع المخاطر بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. قائلا "المخاطر التي نشأت في المجتمعات الصناعية لا توزع بشكل عادل، بل تتحمل الفئات الاجتماعية الأقل قدرة على التكيف والعبء الأكبر" (بيك،٢٠٠٧،١٠١)

٥- **الانعكاسية:** يشير بيك إلى أن الوعي المتزايد بالمخاطر يؤدي إلى تغييرات في السلوك الاجتماعي. يقول"الوعي بالمخاطر يعيد تشكيل طرق تفكير المجتمع ويسهم في تغير الأنماط الاجتماعية"(بيك،٢٠٠٧،١٣٠)

القضايا الأساسية لنظرية المخاطر لدى أولريش بيك:

١- التحول من مجتمع صناعي إلى مجتمع المخاطر:

يرى أولريش بيك أن المجتمعات لم تعد تُعرف فقط من خلال الإنتاج بل أصبحت مع رفة بقدرتها على إنتاج المخاطر المرتبطة بالتقدم الصناعي والتكنولوجي (الكرمي،٢٠٢١، ٨٨).

٢- المخاطر العالمية وغير المرئية:

يشير بيك إلى أن المخاطر الحديثة غير ملموسة وعابرة للحدود، مما يجعل إدارتها أكثر تعقيدًا، خصوصًا في ظل عولمة التأثيرات (مكاوي،٢٠٢٠،١٣٤)

٣- فقدان الثقة في المؤسسات الرسمية والعلمية:

بيك يوضح أن المؤسسات لم تعد محط ثقة بسبب فشلها في احتواء آثار المخاطر، مثل الكوارث النووية أوالبيئية (الكرمي،٢٠٢١،٩٢)

٤- تزايد الفردانية وضعف الروابط الاجتماعية:

نتيجة لتحول المجتمع لمجتمع المخاطر، ضعفت علاقات التضامن التقليدية وازداد التوجه نحو الفردية وتحمل الأفراد المسؤولية عن أمنهم الذاتي(عبد الرحيم،٢٠١٨،٧٧)

٥- الحاجة إلى مشاركة ديمقراطية في إدارة المخاطر:

بيك يرى أن مواجهة هذه المخاطر تتطلب إعادة صياغة السياسات بمشاركة السكان المحليين، وليس فقط من خلال القرارات المركزية (مكاوي، ٢٠٢٠، ١٣٩).

ومن خلال تطلعنا على نظرية مجتمع المخاطر نرى أن أولريش بيك "يشير في نظريته إلى أن المجتمعات الحديثة لا تنتج فقط الثروة، بل تنتج أيضًا مخاطر مصطنعة تؤثر على الفئات الاجتماعية بطرق غير متكافئة، وهو ما يظهر بوضوح في مشروعات التطوير الحضري التي لا تُراعي البُعد الإنساني للسكان المحليين".

سابعا:الإجراءات المنهجية.

١- منهج البحث

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي كإطار منهجي لدراسة تأثير التطوير الحضرى علي جودة الحياة لدى السكان المحليين، من خلال منظور سوسيوانثروبولوجي في حي الجمالية بمدينة القاهرة. ويُعد هذا المنهج الأنسب لتحليل الظواهر الاجتماعية و الإنسانية المعقدة من خلال وصفها بدقة، وتفسيرها في سياقها المجتمعي والثقافي.

٢- طرق البحث

استنادًا إلى طبيعة المشكلة البحثية وأهداف الدراسة، استخدمت الباحثة مزيجًا من الأساليب الميدانية الكيفية لجمع البيانات، بما يتماشي مع الطابع السوسيوانثروبو لوجي للبحث. وقد شملت هذه الأساليب:

- المقابلات المباشرة (الفردية والجماعية) :كأداة رئيسية للتواصل مع أفراد العي نة وجمع البيانات العميقة حول تصوراتهم وتجاربهم.
- الملاحظة المباشرة :لتسجيل السلوكيات والأنماط الاجتماعية والبيئية داخل الحي أثناء فترة الدراسة الميدانية، باستخدام دليل ملاحظة .

٣- مجتمع البحث

تكوّن مجتمع البحث من السكان المحليين لحي الجمالية، بالإضافة إلى العاملين بالمحال التجارية والورش الحرفية والمقاهي داخل المنطقة، لتمثيل التنوع المجتمعي و الاقتصادي والثقافي الذي يتميز به الحي

٤- عينة البحث

- نوع العينة :تم اختيار عينة عمدية (غير عشوائية)، وفق معايير تتيح تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته. وقد تم تحديد الأفراد بناءً على مدى ارتباطهم المباشر بالظاهرة المدروسة.
- طريقة اختيار العينة :اعتمدت الباحثة على اختيار مجموعة عمدية من الأفراد من سكان حي الجمالية والعاملين فيه، ممن تتوافر لديهم الخبرة أو التأثر المباشر بعمليات التطوير الحضري.

- الخصائص العامة للعينة :اشتملت العينة على25مقابلة (فردية وجماعية) من سكان الحي والعاملين به، وتنوعت العينة من حيث الجنس، الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، والمهنة.

٥– تحليل البيانات الميدانية

اعتمدت الباحثة في تحليل البيانات على مدخل التحليل الكيفي، وخصوصًا تحل يل المضمون، بهدف الوصول إلى مفاهيم وقضايا نظرية تعكس الواقع الاجتماعي. وقد تم تحليل البيانات الميدانية وفق الآتي:

أ. مصادر البيانات:

- المصدر البشري :تمثل في السكان المحليين والعاملين داخل حي الجمالية.

- المصدر الوثائقي :تمثل في الإحصاءات والتقارير الرسمية والدراسات السابقة ذات الصلة بالتراث العمراني في المنطقة، بما في ذلك بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمراجع الأكاديمية ذات الصلة.

ب. أدوات جمع البيانات:

- دليل المقابلة :أداة رئيسية تضمنت محاور أساسية وأسئلة مفتوحة صُممت لاستكشاف أبعاد الظاهرة، بما يحقق أهداف البحث.

- دليل الملاحظة :تم تطويره لتسجيل الممارسات اليومية والظواهر المجتمعية أثناء العمل الميداني.

ثامنا: نتائج الدراسة الميدانية

في ضوء التحليل السوسيوأنثروبولوجي لواقع منطقة الجمالية في القاهرة، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تعكس التأثيرات المتباينة لعمليات التطوير الحضري على مختلف أبعاد جودة الحياة للسكان المحليين. وقد تم تفسير هذه النتائج في سياق نظرية "مجتمع المخاطر" لأولريش بيك، التي تؤكد أن الحداثة تجلب معها مخاطر جديدة غير مرئية تتجاوز الحدود التقليدية، وتتطلب استجابات اجتماعية ومؤسسية مختلفة.

أولًا: البعد الاجتماعي

أظهرت نتائج الدراسة ضعفًا ملحوظًا في الروابط الاجتماعية داخل الأسرة وبين الجيران، نتيجة لتسارع وتيرة الحياة وسعي الأفراد نحو تلبية احتياجاتهم ضمن بيئة موارد محدودة، ما أدى إلى انفكاك العلاقات الأسرية وتراجع التماسك المجتمعي. ومع ذلك، فقد لوحظ وجود ترابط اجتماعي أقوى بين العاملين في المحال التجارية، ما يعكس تكيفًا اجتماعيًا وظيفيًا جديدًا يعزز من مهارات التعاون داخل بيئة العمل.

كما كشفت الدراسة عن تراجع في تداول العادات والتقاليد بين فئة الشباب، نتيجة لتأثيرالوسائط التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى تآكل الهوية الثقافية المحلية.

وارتبط بذلك شعور متنامٍ بالاغتراب وانعدام الانتماء وهو ما يُعد أحد تجليات مجتمع المخاطر حيث يُصبح الأفراد معزولين عن البنى الاجتماعية التقليدية، ويبحثون عن النجاة الفردية بعيدًا عن الالتزامات الجمعية.

ثانيًا: البعد التعليمي

انعكس التطوير العمراني إيجابيًا على تأمين المدارس وسلامة الطلاب، إلا أن بعض المشكلات برزت، مثل تكدس الفصول نتيجة ترميم بعض المدارس ونقل طلابها إلى مدارس أخرى، مما أثر على الكفاءة التعليمية.

كذلك، ساهم تحسين البنية التحتية للشوارع المؤدية إلى المدارس في رفع مستوى جودة الحياة التعليمية للعاملين والطلاب، إلا أن الدراسة رصدت اعتراضات على موقع بعض المدارس، مثل مدرسة الجمالية الثانوية للبنات، بسبب وجودها في شارع مزدحم بالورش، ما يعرض الطالبات للمضايقات.

كما أعرب سكان بعض المباني التي تخضع للترميم عن معاناتهم من الانتقال المؤقت وصعوبة وصول أبنائهم إلى المدارس، وهو ما يعكس التكاليف غير المرئية للتطوير العمراني التي تُهمل في سياق الخطط الرسمية، مما يتسق مع رؤية بيك حول تغلغل المخاطر في تفاصيل الحياة اليومية دون اعتراف مؤسسي كافٍ بها

ثالثًا: البعد الصحي

أظهرت الدراسة وجود نقص حاد في الخدمات والمرافق الصحية، إذ ركزت جهود التطوير بشكل أساسي على تحسين المظهر الجمالي دون معالجة جوهرية للبنية الصحية التحتية.

كما كشفت النتائج عن صعوبة وصول سيارات الإسعاف إلى بعض مناطق الحي بسبب التكدس العشوائي للبائعين الجائلين، مايُشكل تهديدًا مباشرًا لحياة السكان ويجسد أحد مظاهر "المخاطر المُنتَجة" ، والتي تنجم عن مشروعات الحداثة نفسها بدلًا من الطبيعة.

وقد أبدى السكان استياءهم من وجود الورش وسط المناطق السكنية، لما تسببه من ضوضاء وتلوث، فيما تباينت الآراء حول العلاقة بين ورش تصنيع المعادن و أمراض الصدر، إذ أنكر معظم المشاركين وجود علاقة واضحة، بينما أقرت أقلية بتأثرهم صحيًا نتيجة الأدخنة والروائح.

كما أشار بعض المشاركين إلى أن التطوير الحضري ساهم سلبًا في تدهور حالتهم الصحية بسبب الغبار الناتج عن أعمال الهدم وطول مدة تنفيذ المشروعات، وهو ما يعكس مجددًا المخاطر غير المنظورة المرتبطة بمشروعات التحديث.

رابعًا: البعد الاقتصادي

توصلت الدراسة إلى أن التطوير الحضري كان له آثار اقتصادية سلبية واضحة على عدد كبير من السكان، تمثلت في إغلاق العديد من المحال التجارية، ما تسبب في تدهور الحالة المعيشية لبعض أصحاب المحال، وبلغت حد الدخول إلى المستشفيات بسبب الضغوط النفسية والاقتصادية.

كما لاحظت الدراسة انخفاضًا في حركة البيع والشراء خلال فترات التنفيذ، وغياب فرص العمل البديلة، ما زاد من حالة القلق الاقتصادي بين السكان ورغم الدعم النسبي لبعض الحرف اليدوية، إلا أن نقل الورش الصناعية إلى خارج الحي لم يُقابل بسياسات تعويضية عادلة أو توفير بدائل اقتصادية كافية. ويعكس هذا ملامح مجتمع المخاطر، حيث يتحول التطوير إلى عملية إنتاج لمخاطر اقتصادية تهدد الاستقرار المعيشي، بدلًا من أن يكون أداة لتحسينه.

خامسًا: البعد البيئي

من الناحية الإيجابية، ساهم التطوير في إعادة الرونق المعماري للمنطقة، وتحسين البنية التحتية بما يشمل رصف الطرق، تركيب الإنارات، اللافتات التوعوية،

والنظافة الدورية، ما رفع من جودة البيئة العمرانية وأعاد للمنطقة مظهرها الحضاري المتناسق مع قيمتها التاريخية.

إلا أن الدراسة أشارت إلى وجود تلوث بيئي نتيجة ازدحام شارع الأزهر بعوادم السيارات، مما يُلحق الضرر بالجهاز التنفسي للسكان ويؤثر سلبًا على الآثار التاريخية.

كما عبر بعض السكان عن رفضهم للشكل الجديد لبعض المباني، معتبرين أنه طمس الملامح التراثية الأصيلة. وتوضح هذه التناقضات الكيفية التي تتحول بها التنمية إلى أداة مزدوجة: فهي تُحسن البيئة من جهة وتُهدد الإرث الثقافي من جهة أخرى، ما يعكس تناقضات الحداثة التي وصفها بيك في إطار "مجتمع المخاطر".

سادسًا: البعد الترفيهي

أظهرت النتائج أن التطوير ساهم في إضافة بعض المرافق الثقافية والترفيهية تحت إشراف وزارة الثقافة، مثل الكافيهات والمساحات المفتوحة في وكالات تاريخية كوكالة الشوربجي، رغم أن بعضها لم يتم افتتاحه بعد. ومع ذلك، أشار السكان إلى أن المنطقة كانت تحتوي أصلًا على بنية ثقافية ثرية مدعومة من صندوق التنمية الثقافية، ما يشير إلى أن بعض مشروعات التطوير لم تضف جديدًا جوهريًا في هذا البعد.

سابعًا: الازدحام المروري والأمنى

سجلت الدراسة تحسنًا نسبيًا في تنظيم المرور بفضل تركيب بوابات إلكترونية وإنشاء جراجات عامة، منها جراج كبير تحت فندق الشوربجي. ومع ذلك، فإن استمرار وجود السقالات الخاصة بأعمال الترميم في الشوارع ضاعف من حدة الازدحام في بعض الأوقات، وهو ما يعكس مجددًا الازدواجية بين أهداف التطوير و

تأثيراته قصيرة الأجل، كما لوحظ انتشار كاميرات المراقبة في الحي، مما عزز من الشعور بالأمان لدى السكان وساهم في الحد من بعض الجرائم، وهو مؤشر إيجابي يعكس قدرة التطوير على تعزيز عناصر الأمن المجتمعي.

تاسعًا: التعويضات وإعادة التوطين

كشفت الدراسة عن تباين كبير في الرضا بشأن التعويضات، حيث عبر المالكون عن رضاهم النسبي بينما أبدى المستأجرون والعاملون في المحال استياءهم من قلة الدعم وعدم الإنصاف. كما أشار بعض السكان إلى نقلهم إلى أماكن غير مرغوبة من جانبهم، ما أثر سلبًا على جودة حياتهم بمختلف أبعادها.

وهذا التفاوت يوضح إحدى أهم ملامح مجتمع المخاطر، حيث لا تتوزع المنافع والمخاطر بالتساوي، بل يعاد إنتاج التهميش من خلال سياسات عمرانية تبدو محايدة لكنها تنحاز ضمنيًا لفئات معينة

أوجه الاستفادة من نظرية مجتمع المخاطر لأولريش بيك وفقا لما توصلت له من نتائج

فهم المخاطر الخفية الناتجة عن التطوير الحضري

حيث ظهرت نظرية بيك أن المخاطر الحديثة ليست دائمًا مادية ومرئية (مثل الزلازل)، بل قد تكون مُنتجة اجتماعيًا من خلال سياسات حضرية وتخطيط غير عادل ففي بحثنا هذا قد يُنتج خطرًا يتمثل في فقدان النسيج الاجتماعي، أو تهجير قسرى غير مباشر للسكان، دون أن يكون هذا ظاهرًا في الخطاب الرسمي كما وضح بعض أفراد العينة من السكان ورفضهم للخروج من المنطقة.

كما سلط بيك الضوء على أن المخاطر لا تُوزع بالتساوي، كما أن الفئات المهم شة هي الأكثر تضررًا من "التقدم"، السكان الأثرياء قد يستفيدون من تحسين الخدمات، بينما السكان الأصليون يُواجهون الغلاء أوالإقصاء.

التطوير الحضري في الجمالية قد يكون نتيجة لتوجهات سياحية أي مخاطر ناتجة عن ضغوط العولمة، وهو ما يتفق مع فكرة بيك عن المخاطر العابرة للحدود.

كما وضح بيك في نظريته أن فقدان الشفافية يولد أزمة ثقة في المؤسسات. وهذا ماينطبق في بحثناهذا وهو إذا كان السكان المحليون غير مشاركين في قرارات التطوير، فإنهم قد يشعرون بالخوف أو الرفض تجاه المشاريع.

كما نقد بيك التنمية والتطوير القائم علي الحداثة الشكلية وهذا ما ينطبق جزئيا في بحثنا هذا وهو الاهتمام بالتطوير أكثر من الجانب الإنساني وتهميشهم خارج المنطقة وضعف الروابط الاجتماعية مما يؤثر سلبًاعلى جودة الحياة وأيضا ينطبق علي التطوير الخارجي للمستشفيات دون الداخل.

توصيات الدراسة:

- تعزيز الروابط الاجتماعية والمجتمعية من خلال إدماج السكان المحليين في مراحل التطويروالتنفيذ الحضري من خلال عقد ندوات والاستماع لهم ولرغباتهم دون إجبارهم علي شيء ومشاركاتهم في قرارات النقل أو التعويض لتفادي إنتاج تهميش جديد داخل مجتمع التطوير
- ضرورة دعم المبادرات المجتمعية التي تستهدف استعادة القيم الثقافية والعادات المحلية، خاصة لدى الشباب، من خلال أنشطة ثقافية ومراكز مجتمعية تفاعلية.
- تطوير التعليم مع مراعاة متابعة أعمال الترميم بزمن محدد لا يؤثر على العملية التعليمية، خاصة للفئات السكانية التي تم تهجيرها مؤقتًا.
- معالجة المشكلات البيئية والاجتماعية المحيطة بالمؤسسات التعليمية، من خلال إبعاد الورش والمحال التي تسبب مضايقات عن المدارس، وتأمين البيئة التعليمية بالكامل.
- إعادة هيكلة الخدمات الصحية وفقًا لأولويات السكان من خلال توجيه جزء من ميزانيات التطوير إلى تحسين البنية التحتية الصحية، وليس فقط المظهر الخارجي، مع ضرورة فتح ممرات واضحة لسيارات الإسعاف والتدخل السريع.
- تمكين اقتصادي عادل وتشاركي من خلال تعويضات لأصحاب المحال المتضررين، وتوفير فرص عمل بديلة ضمن مشروعات التطوير الحضري أو الصناعات التراثية المرتبطة بالمنطقة وإعادة هيكلة السوق المحلي بآليات تحفظ الاستقرار الاقتصادي دون تهجير القائمين عليه قسرًا، بما يتوافق مع مبدأ العدالة في توزيع المخاطر.

- حماية البيئة والتراث بتوازن من خلال ضرورة وضع ضوابط دقيقة تضمن توافق أعمال الترميم مع الهوية المعمارية والتراثية الأصلية، لمنع تشويه الطابع التاريخي للمنطقة.
- افتتاح المرافق الثقافية التي تم تطويرها مع ضمان أن تكون في متناول سكان المنطقة الأصليين، وليس فقط الزائرين أو المستثمرين وربط هذه المساحات ببرامج ثقافية مستمرة تهدف إلى الحفاظ على هوية الحي التاريخية.
- تشديد الرقابة على انتشار السقالات وأدوات البناء لضمان عدم إعاقة الحركة أو تهديد السلامة العامة.
- الجمع بين كاميرات المراقبة والممارسات المجتمعية التقليدية للأمن، مثل الحراس المحليين، لتوفير شعور حقيقي وشامل بالأمان.
- سياسات تعويض عادلة بما يضمن شمول المستأجرين والعاملين، وليس فقط المالكين، واعتبار جودة الحياة معيارًا رئيسيًا عند إعادة التوطين.

المراجع

- مكاوي، م. (٢٠٢٠). إشكالية الأمن في مجتمع المخاطر عند أولريش بيك. مجلة الفكر المعاصر، ٢٢(٤)
- عبد الرحيم، ن. (٢٠١٨). الفردانية في مجتمعات الحداثة الثانية. المجلة العربية لعلم الاجتماع، ١١(١)
- الكرمي، ع. (٢٠٢١). نظرية مجتمع المخاطر: مقاربة سوسيولوجية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٤(٢)
- الإبيارى، ن. ن. ع. (٢٠٠٦). النمو العمراني للمدن المصرية وتأثيره على المناطق الأثرية، رسالة دكتوراه ، جامعة طنطا، قسم الهندسة المعمارية.
- أحمد، ع. ج.، & فؤاد، م. ف. (٢٠٢٢). تقييم مستوى جودة الحياة في البيانات الحضرية بالمدن الجديدة في مصر (دراسة حالة: مدينة حدائق أكتوبر). مجلة البحوث الحضرية، كلية التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة القاهرة، (٤٦)، أكتوبر.
- بلعيد، م. (٢٠٢٣). مستويات ومؤشرات قياس تطور المجتمع الحضري ونظرياته المفسرة (سوسيولوجيا التحضر في المدن الجزائرية). مجلة التمكين الاجتماعي، ٥.(2)
- بيك، أ. (٢٠٠٧). مجتمع المخاطر: نحو حداثة جديدة (صالح. الأشمر، مترجم). دار الفكر العربي. العمل الأصلي نُشر ١٩٨٦.
- بيك، أ. (٢٠٠٩). مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود (ع. عادل، هـ. إبراهيم، ب. حسن، مترجمون). المركز القومي للترجمة.

- حجازي، ن. ع. ع. (٢٠١٦). التراث المعماري لحى الجمالية قديماً وحديثاً : دراسة تاريخية أثرية. مجلة التراث والحضارة، جامعة قناة السويس، مركز بحوث التراث والحضارة، (9)
- خيرالله، أ. (٢٠٢٠). الأمن المنشود في مجتمع المخاطرة العالمي. مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، قسم الدراسات الاجتماعيةhttps://alnah rain.iq/post/514 .
- الخوالدة، إ. أ. ع. (٢٠٢٤). أثر التخطيط الحضري المنظم على جودة الحياة في المناطق الحضرية. مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمي ة، (٧٢)، ٣٠ سبتمبر.
- صبرينة، ع. (٢٠١٦). التطوير الحضري والتنمية المستدامة في المدن الصحراوية: مدينة بسكرة نموذجاً "أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة"
- السيد، ن. م. أ. (٢٠١٩). سوسيولوجيا المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العولمة: رؤية أولريش بيك. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الفيوم.
- عواد، أ. ج.، & فؤاد، م. ف. (٢٠٢٢). تقييم مستوي جودة الحياة في البيانات الحضرية. مجلةالبحوث الحضرية، (٤٦)، أكتوبر.
- فارس، أ. م. (٢٠٠٩). قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودةالحياة. المؤتمر الدولي لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة – قضايا وأولويات.
- هياجنة، أ. م. (٢٠٢٤). دور الخدمات العامة في تحسين جودة الحياة الحضرية: دراسة حالة في الأردن. مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية، (٣٣)، ١يناير.

- منظمة الصحة العالمية. (١٩٩٧). قياس جودة الحياة. جنيف: المؤلف.
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. (٢٠١٧). تقرير: مصر تبني نهج التطوير الحضري المتكامل للمدن. ٢١ مايو.
- تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢٢). رؤية مصر 2030 https://mped.gov.eg/files/egypt.pdf
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.(٢٠٢٣). عدد السكان التقديري للأقسام في ١/١. https://www.capmas.gov.eg

- WHOQOL. (2012). The World Health Organization Quality of Life. https://www.who.int/tools/whoqol?utm_source

- Ulrich Beck. (2012). Global Risk Society. Article. First published 29 February.

- UN-Habitat. (2020). World Cities Report 2020: The Value of Sustainable Urbanization. https://unhabitat.org